

لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية

اجتماعان

الخميس 24 جانفي 2013

البرلمان الأوروبي، بروكسال

تقرير

عقدت لجنة حقوق المرأة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط اجتماعين بمقر البرلمان الأوروبي ببروكسال يوم الخميس 24 جانفي 2013.

- الاجتماع الأول: اجتماع أعضاء لجنة حقوق المرأة.
- الاجتماع الثاني: اجتماع مشترك بين لجنة حقوق المرأة واللجنة السياسية والأمن وحقوق الإنسان.

الاجتماع الأول: لجنة حقوق المرأة (10.30 - 11.00):

تمّ افتتاح الاجتماع يوم الخميس 24 جانفي 2013 على الساعة 10.30 برئاسة السيدة سميرة مرعي فريجة، مساعدة رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي.

شارك من نواب رئيسة اللجنة، السيدة عقيلة حشيشي، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري. في حين اعتذرت السيدة Mulita MULIC، عضو البرلمان الكرواتي والسيد Sergio SILVESTRIS، عضو البرلمان الأوروبي.

وبعد المصادقة على مشروع جدول الأعمال ومحضر الاجتماع المنعقد بزغرب (كرواتيا) يوم 6 ديسمبر 2012، توجهت رئيسة اللجنة بالشكر لرئيس البرلمان الأوروبي ورئيسة اللجنة السياسية على موافقتها على عقد هذين الاجتماعين ببروكسال، ودّكرت بمشاريع التوصيات المقترحة من قبل أعضاء لجنة حقوق المرأة خلال اجتماعهم الفارط في موضوع "دور المرأة في الحوكمة الجديدة"

الذي أفضى إلى الانطباع العام بأن نسبة ولوج المرأة إلى مراكز القرار السياسي لا تستجيب إلى الطموحات والآمال المعلقة عليها، وكانت المقترحات ذات طابع عملي من أهمها:

- إحداث مرصد أورو- متوسطي لمتابعة أوضاع المرأة.
- تكوين لوبي نسائي أورو- متوسطي للضغط على الحكومات.
- اعتماد آلية الرئاسة المشتركة بين المرأة والرجل في الهيئات التسييرية.
- اعتماد نظام الكوتا وفرض عقوبات قانونية ومالية في صورة عدم احترامها بهدف بلوغ التناصف بين المرأة والرجل في مراكز القرار.
- إنشاء موقع أنترنات للتفاعل بين أعضاء اللجنة.

وفي تعقيبه، أشار العضو الفلسطيني أنّ لجنة المرأة لم تنطرق إلى المرأة الفلسطينية التي تخوض نضالات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وهي في ثورة مستمرة للدفاع عن حقوقها وحقوق الشعب الفلسطيني.

فأجابته رئيسة اللجنة بأنّ المرأة الفلسطينية جديرة بالاحترام والتقدير للتضحيات التي تقدمها، لكن للأسف لم يشارك الوفد الفلسطيني في الاجتماع الفارط الذي انعقد بكرواتيا حتى يعرف بمشاكل المرأة الفلسطينية والعراقيل التي تتعرض لها. أما مشاريع التوصيات التي كانت بصدد تلاوتها فهي حوصلة للأفكار والآراء الصادرة عن أعضاء اللجنة وهي قابلة للتعديل والزيادة، ويمكن للوفد الفلسطيني تقديم مقترحاته لإثرائها أو إضافة مشاريع توصيات جديدة على غرار بقية أعضاء اللجنة. وفي ردّها على تدخل السيد هيثم بلقاسم من تونس الذي بيّن أنّ المرأة لا تحتاج إلى رقابة بقدر ما تحتاج إلى التشجيع والدعم (في إشارة إلى المرصد الأورو- متوسطي)، أجابت رئيسة اللجنة أنّ مهمة المرصد تتمثل في متابعة أوضاع المرأة وتحليل البيانات المتعلقة بها وليس مراقبتها.

وفي ختام الاجتماع، أفادت السيدة سميرة مرعي فريضة أنها تنوي دعوة مكتب اللجنة لعقد اجتماع بتونس يوم 8 مارس 2013 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وذلك للنظر في مشاريع التوصيات التي ستنم مناقشتها خلال الدورة العادية المقبلة للمجلس.

وطلبت من أعضاء اللجنة تقديم مقترحاتهم وآرائهم لإدراجها في الوثيقة التي ستعرض عليهم لاحقا لتقديم تعديلاتهم. وأضافت أنّه سيتم الاستئناس بالمناقشات التي ستنم مع أعضاء اللجنة السياسية لمزيد التعمق في هذه التوصيات.

الاجتماع الثاني: اجتماع مشترك بين لجنة حقوق المرأة واللجنة السياسية والأمن وحقوق الإنسان

(11.00 - 13.00):

تم افتتاح الاجتماع يوم الخميس 24 جانفي 2013 على الساعة 11:00 برئاسة تقيّة صيفي. وبعد إقرار جدول الاعمال، واعتماد محضر اجتماع اللجنة السياسية المنعقد بتاريخ 3 أكتوبر 2012 ببروكسال، رحبت تقيّة صيفي، رئيسة اللجنة السياسية والأمن وحقوق الإنسان بأعضاء لجنة حقوق المرأة في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط فضلا عن رئيستها، السيدة سميرة مرعي فريعة.

أشارت الرئيسة إلى أنه سيتم تخصيص اجتماع اللجنة القادم يوم 11 نيسان/ أبريل لاعتماد التوصيات الصادرة عن الجلسة العامة للجنة البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط. ووفقا للتعليمات الصادرة عن مكتب اللجنة البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بتاريخ 7 حزيران/ يونيو 2012، تم التخلي عن نظام المقررين، إذ يرجع الأمر إلى الرئيسة لاقتراح مشروع نص ما. وسيتم إرسال هذا النص للأعضاء خلال الأسابيع المقبلة إذ سيتضمن توصيات حول الموضوع الرئيسي للجنة والذي يتلخص في دعم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية وخاصة دعم برلماناتها. وسيوجز أيضا مشروع هذا النص أنشطة اللجنة خلال العام الحالي ويشير إلى المشاريع التي تم إنجازها، ومن بينها حلقة دراسية لصالح النساء البرلمانيات في المغرب العربي، واللائي تمت دعوتهن لحضور هذا الاجتماع الذي نظمه مكتب تعزيز الديمقراطية البرلمانية التابع للبرلمان الأوروبي (OPPD).

ناقشت اللجنتان موضوعا مشتركا "أن تكوني امرأة في السياسة: تجارب مشتركة لنساء برلمانيات مغربيات، جزائريات، تونسيات، ليبيات ولبنانيات - تبادل وجهات النظر"

- أدارت الجلسة سيمونا غراناطا - منغيني، مساعدة أمين لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا.
- بحضور برناردينو ليون، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لجنوب المتوسط.

أكدت سيمونا غراناطا على ضرورة وجود قاعدة دستورية لضمان دور النساء وتأثير النظام الانتخابي على وجودهن في الحياة السياسية.

وجه برناردينو ليون ثلاث رسائل للأعضاء: 1. تضطلع المرأة بدور حاسم في مرحلة التحول السياسي، 2. يجري حالياً تحول عميق في المجال الاجتماعي، بالتوازي مع التحول السياسي، 3. يلتزم الاتحاد الأوروبي ويود دعم التحولات الديمقراطية على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها. كما أكد برناردينو على أهمية تغيير النظم التعليمية لتربيت المشاركة الفعالة للمرأة على جميع المستويات.

AR

AR

عرضت سميرة مرعي فريضة توصيات لجنة المرأة التي طالبت بإنشاء مجموعة ضغط أورو-متوسطية نسائية، ومرصد أورو-متوسطي للنساء يقدم قاعدة بيانات تساهم في تحديد أهداف المساواة المراد تحقيقها، وموقع على شبكة الانترنت لتبادل الأفكار والتجارب بين النساء البرلمانيات.

استمع الأعضاء إلى شهادات المشاركات المغربيات، الجزائريات، التونسيات والليبيات الخمسة عشر في الحلقة التدريبية التي نظمها مكتب تعزيز الديمقراطية البرلمانية التابع للبرلمان الأوروبي (OPPD).

وتعكس هذه الشهادات نقاط الالتقاء في إطار النضال من أجل حقوق المرأة بين مختلف مناطق البحر الأبيض المتوسط، فهي تشير إلى التقدم الكبير في مجال التشريعات وتمثيل المرأة في بعض الدول، وإلى الحاجة للعمل على تطوير المواقف لاغتنام الفرص القانونية القائمة.

فإذا كان يتم التعامل مع جميع النساء البرلمانيات باحترام من قبل زملائهن الرجال، فإنهن أشرن إلى استمرار العقلية الأبوية في قطاعات رئيسية مثل القضاء. كما يجب أن يلعب التعليم وجهود المجتمع المدني دورا حاسما في التغلب على هذه العقبات.

كما أكد على ضرورة استقلال المرأة اقتصاديا وأهمية القضاء على العنف ضد النساء. وبشكل عام، فإنهن يبدن روحا قتالية ويطالبن بالمساواة على جميع المستويات. ورغم أنه لا يمكن اعتبار التقدم الذي تم إحرازه من خلال نظام الكوتا بمثابة حل ناجع، إلا أنه قد تم الترحيب به بالإجماع.

وعدت الرئيسة بأن تساعد على الموافقة على طلب البرلمانيات المغاربيات بتكوين شبكة.

استفسرت المشاركات الليبيات عن إمكانية انضمام بلدهن إلى الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط. ولقد أخبرتتهن الرئيسة بأن الوفد المغربي لدى البرلمان الأوروبي سيدعو البرلمان الليبي لتوجيه طلب رسمي إلى الرئيس شولتز خلال زيارته إلى ليبيا في شباط/فبراير. وبذلك يمكن أن تصبح ليبيا عضوا كامل العضوية في الجلسة العامة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط خلال نيسان/أبريل.